الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
25 حزيران/يونيه 2020	S/2020/598	رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
25 حزيران/يونيه 2020	S/2020/601	رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2528 (2020) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/589
6 تشرين الأول/أكتوبر 2020	S/2020/987	رسالة مؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
18 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1265	رسالة مؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2556 (2020) 14-1-0[أ] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/1253

(أ) *المؤيدون:* إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي، والصين.

5 - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس، فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، خمس جلسات واتخذ ثلاثة قرارات، كانت كلّها بموجب الفصل السابع من الميثاق. وعُقدت ثلاث من هذه الجلسات لاتخاذ قرارات من المجلس، واتخذت الجلستان المتبقيتان شكل جلستي إحاطة[100]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا جلسة تداول بالفيديو مفتوحة واحدة[101]. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته[102]. وعقد المجلس أيضا جلسة تداول بالفيديو مغلقة واحدة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى[103]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

وفي عام 2020، استمع المجلس إلى ثلاث إحاطات بشأن تقارير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى[104]، وفقا للجدول الزمني لتقديم التقارير كل أربعة أشهر الذي حدده المجلس في القرار 2387 (2017). وشملت تلك الإحاطات إحاطتين قدمهما خلال جلستين للمجلس الممثلُ الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإحاطة واحدة قدمها خلال جلسة تداول بالفيديو مفتوحة وكيلُ الأمين العام لعمليات السلام. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها رئيس تشكيلة جمهورية

(100) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(101) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(102) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 13.

(103) عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو مغلقة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 22.

(104) انظر S/2020/124 و S/2020/545 و S/2020/994.

أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

وركزت الإحاطات على الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في البلد، ولا سيما التطورات التي حدثت بعد توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 شباط/فبراير 2019، ومسألة الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في عامي 2020 و 2021، وأثر جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، وفي ضوء الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق السلام، شدد الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته التي قدمها في جلسة المجلس المعقودة في 20 شباط/فبراير[105]، على أن الحكومة الشاملة للجميع التي انبثقت عن اتفاق السلام لا تزال قائمة وتؤدي وظائفها وعلى أن الأطراف الموقعة أكدت من جديد التزامها به، رغم وجود صعوبات عديدة، منها الانتهاكات المستمرة للاتفاق من قبل بعض الجماعات المسلحة. وأثنى على التقدم المحرز فيما يتعلق بالحد من العنف ضد المدنيين، وبسط سلطة الدولة، وإنشاء وحدات أمنية مختلطة خاصة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز العدالة الانتقالية.

وفي الجلسة نفسها، بيّن كل من رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، مجالات التقدم والتحديات المتبقية في البلد. ففيما يتعلق بالتقدم المحرز، سلط مقدمو الإحاطات الضوء على العودة التدريجية لسلطة الدولة في البلد، والحوار الجاري بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة، وتشكيل وحدات أمنية مختلطة خاصة. ومن بين التحديات التي لا تزال تواجه البلد، شدد مقدمو الإحاطات على استمرار العنف والاشتباكات بين مختلف الجماعات المسلحة، وأوجه القصور التي تعتري تنفيذ اتفاق السلام، والحاجة إلى تكثيف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتناول رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالتفصيل دور الاتحاد الأوروبي في البلد، ولا سيما دعمه الكبير للانتخابات المقبلة. وأشار الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي إلى الحالة الأمنية والإنسانية المثيرة للقلق في بيراو ونديلي وبريا، وشدد على أن تنفيذ جميع جوانب اتفاق السلام هو أفضل إطار سياسي لتحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأضاف قائلا إن الجمعية الوطنية افتتحت لهذا السبب، في 19 شباط/فبراير 2020، دورة استثنائية لاستعراض واعتماد مشاريع النصوص المنصوص عليها في اتفاق السلام. وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام لأعضاء المجلس إحاطة عن زيارته إلى بانغي في الفترة من 11 إلى 14 شباط/فبراير 2020[106]، ركز فيها على الانتخابات وتنفيذ اتفاق السلام، والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وأعرب أيضا عن ترحيبه بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في بانغي، الذي أدانت فيه المحكمة أفراد ميليشيا بانغاسو على تجاوزاتهم المرتكبة في حق السكان المدنيين وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقال إن المحكمة الجنائية الخاصة تتابع تحقيقاتها بهدف بدء المحاكمات في أوائل عام 2021، لكنها لا تزال تواجه صعوبات في التوظيف والتمويل[107].

وفي 22 حزيران/يونيه، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[108] استمعوا خلالها إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وخلال جلسة التداول بالفيديو، أشار وكيل الأمين العام إلى أن الحالة السياسية تتسم بتزايد الحراك في مرحلة ما قبل الانتخابات المقبلة، وبالتحديات التي تواجه الأطر القانونية، والتوترات السياسية. وأفاد بأن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة، فرغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما اعتماد تشريعات منصوصة عليها فيه، تواصل بعض الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات الموقعة على الاتفاق، استخدام العنف لتحقيق أهداف توسعية. وأبلغ مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي أعضاء المجلس بأن اللجنة التنفيذية للرصد المنشأة بموجب اتفاق السلام تمكنت في أيار/مايو، بعد ثلاثة أشهر من توقف أعمالها بسبب كوفيد-19، من عقد دورتها الثامنة وأن التوافق العام في الآراء هو أنه جرى إحراز تقدم كبير، لا سيما فيما يتعلق باعتماد وسن جميع القوانين المنصوص عليها في الاتفاق. وأبلغ أيضا عن نشر المجموعة الأولى من المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في بانغي. وقدم المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون

(105) انظر S/PV.8728.

(106) للاطلاع على تقرير مفصل عن الزيارة، انظر S/2020/131، المرفق.

(107) انظر S/PV.8728.

(108) انظر S/2020/572.

الخارجية إحاطة عن المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للعملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر[109]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام عن التقدم المحرز بعد مرور 20 شهرا على توقيع اتفاق السلام في مجالات الإصلاح السياسي واستعادة سلطة الدولة والعدالة الانتقالية. وركز فيها أيضا على المساعدة الانتخابية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليون وأفاد بأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشدد على أن البعثة تمكنت، رغم أثر الجائحة السلبي على عمليات البعثة، من مواصلة تنفيذ ولايتها ودعم السلطات في مكافحة جائحة كوفيد-19، لا سيما من خلال تقديم المساعدة اللوجستية والمادية. ورحب بإنشاء البعثة الاستشارية الجديدة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم إصلاح القطاع الأمني في البلد، مما سيعزز عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيين. ورحب مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي بلقائه المرتقب مع وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وربما نائب رئيس المفوضية الأوروبية، لدعم الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مساعدة البلد في طريقه نحو السلام والتنمية.

وفي عام 2020، واصل أعضاء المجلس مناقشة العوامل ذات الأهمية الحاسمة لنجاح تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك توافر الدعم السياسي من المجلس والجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي. وتناول أعضاء المجلس أيضا المسائل المتعلقة بإجراء انتخابات حرة وسلمية وشاملة في عامي 2020 و 2021، بما في ذلك تقديم الدعم في هذا الصدد من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الإقليمية، فضلا عن دور الجزاءات، ولا سيما وضع نقاط مرجعية رئيسية لتكون بمثابة خريطة طريق يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حظر توريد الأسلحة[110]. كما تناول أعضاء المجلس أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ ولاية البعثة والحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في البلد.

(109) انظر S/PV.8771.

(110) لمزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الثاني، القسم الثالث-باء.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذ المجلس ثلاثة قرارات في إطار هذا البند، تعلق اثنان منها بتدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى وتعلق واحد منها بولاية البعثة.

وفيما يتعلق بتدابير الجزاءات، وسع المجلس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قائمة الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة مرتين[111]. وكانت المرة الأولى في القرار 2507 (2020) المتخذ في 31 كانون الثاني/يناير، الذي وسع المجلس بموجبه قائمة الأصناف المعفاة لتشمل المركبات العسكرية البرية غير المسلحة والمركبات العسكرية البرية المجهزة بأسلحة من عيار 14,5 ملم أو أقل والذخيرة المصممة خصيصا لهذه الأسلحة[112]. وكانت المرة الأولى في القرار 2536 (2020) المتخذ في 28 تموز/يوليه، الذي أضاف المجلس بموجبه إلى قائمة الإعفاءات القنابل الصاروخية التي تُزوَّد بها قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك مؤسسات إنفاذ القانون المدنية التابعة للدولة، والمخصصة حصرا لدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى أو استخدامها في تلك العملية[113]. كما جدد المجلس الأحكام المتعلقة بتدابير تجميد الأصول وحظر السفر، على النحو المبين في القرار 2399 (2018)، مرتين[114]. وواصل المجلس رصد التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية الواردة في البيان الرئاسي المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019[115]. وفي هذا الصدد، أكد المجلس أهمية تحقيق السلطات للنقاط المرجعية الرئيسية من أجل المساهمة في النهوض بإصلاح قطاع الأمن، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والإصلاحات الضرورية المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر، وظل يطلب إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقدم إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية

(111) لمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء السابع، القسم الثالث. وللحصول على معلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وعن فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

(112) القرار 2507 (2020)، الفقرة 1 (ز).

(113) القرار 2536 (2020)، الفقرة 1 (ز).

(114) القراران 2507 (2020) و 2536 (2020)، الفقرة 4.

(115) S/PRST/2019/3.

أفريقيا الوسطى تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد[116]. وطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام أن يجري، بالتشاور الوثيق مع البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، تقييمات للتقدم الذي أحرزته السلطات بشأن النقاط المرجعية الرئيسية[117].

وعقب اعتماد القرار 2507 (2020)[118]، أعرب ممثلا الصين والاتحاد الروسي، في معرض تعليلهما لامتناعهما عن التصويت، عن أسفهما لأنه لم يُنظر في الالتماسات التي قدمتها جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من أجل تخفيف حظر توريد الأسلحة أو رفعه. وأشار ممثل الاتحاد الروسي كذلك إلى أن حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى ربما يكون قد أدى دورا إيجابيا في المراحل الأولى، لكنه الآن يشكل عقبة فعلية أمام إعادة تسليح الجيش الوطني وقوات الأمن، وهي المؤسسات ذاتها التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن دعم السلام وأمن مواطنيها. وشددت ممثلة فرنسا، بصفتها واضعة المسودة الأولى، على أن المجلس على استعداد دائما للاستماع للشواغل المشروعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فأكدت أن المجلس أذن مرتين، منذ أيلول/سبتمبر 2019 إلى تاريخ اعتماد القرار، بتخفيف كبير لحظر توريد الأسلحة، وكان ذلك من أجل المساعدة في تجهيز قوات جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز تنقلها وأمنها. وذكر ممثل النيجر أن اتخاذ القرار كان في الواقع استجابة للطلب المشروع الذي تقدمت به سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى سعيا إلى الرفع النهائي لحظر توريد الأسلحة على أساس التقدم المحرز في مجال تخزين الأسلحة ومنع تحويلها. وفي حين أحاطت ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين علما بنداءات جمهورية أفريقيا الوسطى المتكررة إلى الرفع الكامل للعنصر المتعلق بالأسلحة في تدابير الجزاءات، وأقرت بأن ثمة بعض الوجاهة في ذلك الطلب، لا سيما من حيث صلته بتمكين قوات الأمن من استعادة الأراضي من الجماعات المسلحة، قالت إنها لا تعتقد أن الوقت قد حان للرفع الكامل للتدابير المتعلقة بالأسلحة، حيث لا تزال هناك بعض أوجه القصور في إدارة الأسلحة والذخائر في البلد. ونوهت بالتزام جمهورية أفريقيا الوسطى بإحراز تقدم بشأن النقاط المرجعية الرئيسية، ووافقها في ذلك عدة متكلمين آخرين[119]. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أسفهم لأن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة ولم يتخذ القرار بالإجماع[120].

وفي 28 تموز/يوليه[121]، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2536 (2020). وعقب التصويت، رحب ممثل فرنسا، بصفتها واضعة المسودة الأولى، بوحدة المجلس في مسألة تدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى وأكد أن المجلس لا يزال يعير الاهتمام للشواغل المشروعة للحكومة. وأعرب ممثل الولايات المتحدة، متكلما أيضا باسم بلجيكا، وإستونيا، وألمانيا، عن قلقه من أنه ما لم يتحسن إدارة وتعقب الأسلحة التي تُدخَل إلى البلد، فإن التغييرات في نظام الجزاءات ستزيد بدرجة كبيرة من خطر انتشار القنابل الصاروخية، داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وداخل المنطقة على حد سواء. وأعرب كذلك عن تأييده لتمديد تدابير الجزاءات لفترة 12 شهرا، الذي سيتيح للحكومة وقتا كافيا لإحراز تقدم بشأن النقاط المرجعية الرئيسية. وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن قلقه إزاء زيادة تخفيف حظر توريد الأسلحة المنصوص عليها في القرار. وبينما أقر ممثل الاتحاد الروسي بأن الإجراء المبسط لتوريد قاذفات القنابل لتلبية احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى هو خطوة صغيرة أخرى لدعم شعب أفريقيا الوسطى، ذكّر بمطالبات البلد برفع نظام الجزاءات التقييدية، مضيفا أنه يشكل عقبة أمام إعادة تسليح الجيش الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، مدد المجلس ولاية البعثة مرة واحدة لمدة عام واحد حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021[122]. وبموجب القرار 2552 (2020)، الذي اتخذ بالإجماع في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رحب المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والعمل الذي تضطلع به البعثة[123]. وكرر المجلس تأكيد المهام ذات الأولوية للبعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، وتقديم الدعم لعملية السلام، وتقديم المساعدة الانتخابية،

(116) القراران 2507 (2020)، الفقرة 12، و 2536 (2020)، الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة 12.

(117) القراران 2507 (2020) و 2536 (2020)، الفقرة 13.

(118) انظر S/PV.8712.

(119) سانت فنسنت وجزر غرينادين، وألمانيا، وإستونيا، وإندونيسيا، والصين، والمملكة المتحدة.

(120) فرنسا، وإستونيا، والمملكة المتحدة.

(121) انظر S/PV.8750.

(122) القرار 2552 (2020)، الفقرة 26.

(123) المرجع نفسه، الفقرتان السابعة والحادية عشرة من الديباجة.

والمساعدة الإنسانية[124]. كما طلب المجلس على وجه التحديد من البعثة الإسهام في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19[125]. وأعاد المجلس تأكيد جميع المهام المتبقية للبعثة، مع مراعاة أن هذه المهام إلى جانب المهام ذات الأولوية يعزز بعضها بعضا[126].

(124) المرجع نفسه، الفقرة 31. ولمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(125) القرار 2552 (2020)، الفقرة 31 (د).

(126) المرجع نفسه، الفقرات 32-33.

وأشار المجلس إلى قراره 2532 (2020)، الذي طالب فيه بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله، وأهاب بجميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الدخول فورا في هدنة إنسانية تستمر لمدة 90 يوما متتالية على الأقل، لكي يتسنى إيصال المساعدات الإنسانية في ظروف آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق وبشكل مستمر، وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال[127].

(127) المرجع نفسه، الفقرة السابعة عشرة من الديباجة.

الجدول 1

الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.8712 31 كانون الثاني/يناير 2020	رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار 2454 (2019) (S/2019/930)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2020/79)	جمهورية أفريقيا الوسطى		13 من أعضاء المجلس[أ]، والشخص المدعوّ	القرار 2507 (2020) 13-0-2[ب] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8728 20 شباط/فبراير 2020	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2020/124)		جمهورية أفريقيا الوسطى	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	عضو واحد من أعضاء المجلس (النيجر)[ج]، وأربعة مدعوين[د]	
S/PV.8750 28 تموز/يوليه 2020	رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار 2507 (2020) (S/2020/662)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2020/738)			7 من أعضاء المجلس[هـ]	القرار 2536 (2020) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8771 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2020/994)			الممثل الخاص للأمين العام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية	12 من أعضاء المجلس[و]، وجميع المدعوين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – الممتنعون)
S/PV.8776 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020		مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2020/1106)	جمهورية أفريقيا الوسطى		عضوان من أعضاء المجلس (إندونيسيا، والاتحاد الروسي)	القرار 2552 (2020) 15–0–0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) لم يدل ممثلا تونس، وجنوب أفريقيا ببيان. وتكلم ممثل النيجر أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا.

(ب) *المؤيدون:* إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي، والصين.

(ج) تكلم ممثل النيجر أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

(د) انضم الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا عن طريق التداول بالفيديو من الخرطوم. ولم يدل ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى ببيان.

(هـ) الصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والنيجر، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتكلم ممثل الولايات المتحدة أيضا باسم إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا.

(و) بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، والنيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفييت نام.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
22 حزيران/يونيه 2020	S/2020/572	رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

6 – الحالة في غينيا – بيساو

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس، فيما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو، ثلاث جلسات واتخذ قرارا واحدا. وعُقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار، بينما اتخذت جلستان شكل جلستي إحاطة[128]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى هذه الجلسات، عقد أعضاء المجلس أيضا في عام 2020 مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته لمناقشة الحالة في غينيا – بيساو[129].

في 14 شباط/فبراير[130]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وأشادت الممثلة الخاصة بغينيا – بيساو لإكمال دورتها الانتخابية، وإن كانت هناك تحديات تواجه نتائج الانتخابات الرئاسية. وأشادت أيضا بمؤسسات الدولة للجوئها إلى الوسائل القانونية لحل المنازعات السياسية المتصلة بنتائج الانتخابات الرئاسية، دون تدخل من جانب الجيش أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولاحظت أنه أُحرز تقدم في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، مشيرة إلى خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها خريطة

(128) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(129) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 15.

(130) انظر S/PV.8724.

طريق. وأشارت إلى أن الانتقال على ثلاث مراحل والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو سيجريان تمشيا مع القرار 2458 (2019) بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وذكرت أنه مع اختتام الدورة الانتخابية، حولت البعثة جهودها نحو دعم خطة الإصلاح، على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا – بيساو وفي ميثاق الاستقرار.

وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وهنأ رئيس التشكيلة غينيا – بيساو على نجاحها في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 2019، واعترف في الوقت نفسه بالطعن القانوني في نتائج الانتخابات. وناقش مواصلة الخفض التدريجي للبعثة، مسلطا الضوء على أن دور الأمم المتحدة سيتمثل في كفالة اتباع نهج متسق ومنسق لدعم الجهود التي تقودها البلدان للمضي قدما بالسياسات والبرامج الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتعزيز السلام والتنمية. وذكر أيضا أنه سيكون من المهم أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة الحكومة على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والشاملة للجميع للمساعدة في الإصلاحات الداخلية، ودعم مشاركة النساء والشباب في بناء السلام، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأكد أن لجنة بناء السلام مستعدة لمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وحكومة غينيا – بيساو من خلال توفير منبر لتحقيق الاتساق والتنسيق فيما بين الجهات المعنية، فضلا عن تعزيز التحليل والفهم المشتركين للتحديات المتعددة الأبعاد لبناء السلام في البلد. وخلال المناقشة، أشاد معظم أعضاء المجلس[131] بالتقدم المحرز وتعهد العديد منهم بالالتزام بالمبادرات المقبلة، بما في ذلك دعم الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وحذر معظم أعضاء المجلس من المخاطر الناجمة عن انعدام الاستقرار السياسي، الذي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية، فضلا عن مسألة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار البلد. وشدد أعضاء في المجلس أيضا على أهمية الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[132]. وعلى ضوء الظروف المتغيرة في البلد والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، تناول بعض أعضاء المجلس أيضا إمكانية رفع أو تعديل الجزاءات المفروضة على غينيا – بيساو[133]، بينما أيد أحد أعضاء المجلس الإبقاء على الجزاءات[134].

كما تناول المجلس المسائل المبينة أعلاه في قرار اتخذه بشأن الحالة في غينيا – بيساو. ففي 28 شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2512 (2020)، الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لمدة 10 أشهر حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020[135]. وفي هذا القرار، أيد المجلس إعادة ترتيب أولويات المهام وإعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو من أجل خفضه التدريجي والمرحلي[136]. وطلب المجلس إلى البعثة أن تواصل التركيز على دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن تيسر إجراء حوار سياسي شامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية[137]. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يبدأ تصفية مكتب الأمم المتحدة المتكامل فور انتهاء الولاية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بمجرد مغادرة جميع الموظفين الفنيين للبعثة، وأن ينهي عملية التصفية في موعد لا يتجاوز 28 شباط/فبراير 2021[138]. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى المجلس، في غضون خمسة أشهر ابتداء من اتخاذ القرار، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو ونقل مسؤولياته، وأن يقدم تقريرا إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2048 (2012) بشأن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو وفي استعادة النظام الدستوري، يورد توصيات بشأن نظام الجزاءات، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار العمل به أو تعديله أو تعليقه[139]. وقرر المجلس أيضا أن يستعرض تدابير الجزاءات بعد ستة أشهر من اتخاذ

(131) ألمانيا، وفرنسا، وإندونيسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وجنوب أفريقيا، وإستونيا، وفييت نام.

(132) النيجر، وفرنسا، والصين، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، والمملكة المتحدة.

(133) الاتحاد الروسي، وبلجيكا.

(134) النيجر.

(135) القرار 2512 (2020)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(136) القرار 2512 (2020)، الفقرتان 2 (أ) و (ب).

(137) المرجع نفسه، الفقرة 4 (أ).

(138) المرجع نفسه، الفقرة 8.

(139) المرجع نفسه، الفقرة 25. ولمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بغينيا – بيساو، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

القرار[140]. وعقب التصويت على القرار، أعرب بعض أعضاء المجلس عن آراء متباينة بشأن استمرار فرض الجزاءات على غينيا – بيساو[141].

وفي 10 آب/أغسطس[142]، استمع المجلس إلى إحاطة ثانية قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام. وذكرت فيها أنه، منذ تقديم إحاطتها السابقة، حدثت انتهاكاتٌ متزايدة لحقوق الإنسان وعدمُ استقرار سياسي بين الأحزاب السياسية المتعارضة. وتناولت الحالة الهشة بصفة خاصة لغينيا بيساو أمام جائحة كوفيد-19 بسبب تردي الهياكل الأساسية الصحية في البلد ومحدودية موارده، وسلطت الضوء في الوقت نفسه على وجود خطة استجابة وطنية للاستجابة للجائحة يقودها المنسق المقيم وتقدم لها الدعمَ منظمةُ الصحة العالمية والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وذكرت أيضا أن الإغلاق التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بما في ذلك عملية الانتقال وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة، لا يزال جاريا. غير أن الأزمة السياسية والشلل البرلماني اللذين أعقبا الانتخابات الرئاسية قد حالا دون دعم البعثة للإصلاحات العاجلة المنصوص عليها في اتفاق كوناكري، بما في ذلك مراجعة الدستور وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية. وذكرت أن من غير المرجح لذلك السبب أن تُنفَّذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تنفيذا كاملا قبل مغادرة البعثة، وأبدت أسفها على ذلك. وكررت دعوتها التي وجهتها إلى أعضاء المجلس لتوفير التمويل، الذي هو أمر ضروري لتفادي "الانهيار المالي" وناشدت المجلس والمجتمع الدولي تقديم الدعم السخي لإطار التعاون. وأشارت أيضا إلى اجتماعات التنسيق الثلاثية المعقودة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل مواكبة العملية الانتقالية، وأضافت أن الدور المستمر للجنة بناء السلام في إبقاء اهتمام المجتمع الدولي مُركَّزا على غينيا – بيساو في غاية الأهمية بعد مغادرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام إحاطة إلى المجلس، فأشار إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم، فإن التحديات التي تواجه الاستقرار والتنمية قد ازدادت حدة مع مجيء جائحة كوفيد-19 في عام شهد ثلاث مراحل انتقالية: أولا، الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري؛ وثانياً، انتقال البلد إلى قيادة سياسية جديدة، وهو أمر لم يكن هادئا؛ وثالثاً، إغلاق بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. وأكد أن استمرار المشاركة الدولية ومواصلة التركيز على أولويات بناء السلام في البلد سيكونان أمرين حاسمين لكفالة الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في غينيا – بيساو. وفي الجلسة نفسها أيضا، أكدت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات منسقة على وجه السرعة على أساس المسؤولية المشتركة. ورددت ما ورد في تقرير الأمين العام[143]، فذكرت أن تتبع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، أمر بالغ الأهمية لبناء السلام والعمل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الدائم في غينيا – بيساو[144]. واتفق معظم أعضاء المجلس على أن الحالة في غينيا – بيساو لا تزال هشة، وأعرب بعضهم عن قلقهم إزاء الأزمة السياسية[145] وانتهاكات حقوق الإنسان[146] واحتمال عودة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة إلى الظهور[147]. ودعا العديد من أعضاء المجلس إلى اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق الاستقرار وتنفيذ اتفاق كوناكري، وخريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتنقيح الدستور[148]. وشكك أحد أعضاء المجلس في الحاجة إلى الإبقاء على تدابير الجزاءات، محتجا بأن الحالة في البلد قد تغيرت منذ الانقلاب الذي وقع في عام 2012[149]، في حين ذكر عضو آخر أن تورط أفراد سياسيين وعسكريين في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ينبغي متابعته ووضعه في الاعتبار عند مناقشة مستقبل تدابير الجزاءات[150].

(140) القرار 2512 (2020)، الفقرة 26.

(141) انظر S/PV.8736 (النيجر، والاتحاد الروسي).

(142) انظر S/PV.8754.

(143) انظر S/2020/755.

(144) انظر S/PV.8754.

(145) ألمانيا، وإستونيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإندونيسيا.

(146) ألمانيا، وإستونيا، والولايات المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، والمملكة المتحدة.

(147) النيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، وفييت نام، وإندونيسيا.

(148) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وفرنسا، والصين، وبلجيكا، وفييت نام.

(149) الاتحاد الروسي.

(150) ألمانيا.

الجلسات: الحالة في غينيا بيساو

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8724 14 شباط/فبراير 2020	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/105)		غينيا – بيساو	الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8736 28 شباط/فبراير 2020	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/105)				عضوان من أعضاء المجلس (النيجر، والاتحاد الروسي)	القرار 2512 (2020) 15–0–0
S/PV.8754 10 آب/أغسطس 2020	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/755)		غينيا – بيساو	الممثلة الخاصة للأمين العام، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونائب الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة الذي تكلم باسم رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	12 من أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوين[ج]	

(أ) مثّل النيجر وزيرُها للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج.

(ب) تكلم ممثل النيجر أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

(ج) الممثلة الخاصة للأمين العام، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شاركتا في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بيساو وفيينا، على التوالي.

7 – منطقة وسط أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس، فيما يتعلق بمنطقة وسط أفريقيا، جلستي تداول بالفيديو مفتوحتين[151]. ونظر المجلس في التطورات التي وقعت في بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، والكونغو وفي خليج غينيا ومنطقة الساحل. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، وتمشيا مع فترة الإبلاغ البالغة ستة أشهر التي طلبها المجلس في بيان رئيسة المجلس المؤرخ 10 آب/أغسطس 2018[152]، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن تقريرَي الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا[153]. وأطلع الممثل الخاص، في إحاطتيه، المجلسَ على أنشطةِ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وتعاونِ المكتب المستمر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأنشطته بصفة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وأطلع الممثل الخاص المجلس على آخر المستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان والحالة الأمنية في المنطقة، بما في ذلك التهديدات المستمرة التي يشكلها الإرهاب والقرصنة في خليج غينيا، فضلا عن أثر تغير المناخ على أمن وازدهار بلدان وسط أفريقيا. وفي عام 2020، قدم الممثل الخاص أيضا إلى المجلس إحاطة عن أثر جائحة كوفيد-19 في المنطقة، ولا سيما آثارها الاجتماعية الاقتصادية السلبية والجهود التي تبذلها بلدان المنطقة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمكافحة التهديدات التي يطرحها المرض.

(151) انظر S/2020/542، و S/2020/1188.

(152) S/PRST/2018/17.

(153) انظر S/2020/463، و S/2020/1154.